معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

تحليل السياسات

واشنطن تشعر بالقلق، ومع ذلك الفيتو سيكون حاضراً

الدكتور عوض سليميه

مدير وحدة الابحاث والدراسات الدولية

في كتابه، الارتباطات الخارجية: قوة الجماعات العرقية في صنع السياسة الخارجية الامريكي2000: ص160، يكشف توني سميث عن قوة تأثير اللوبي الاسرائيلي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة بما فيها قضية فلسطين، يقول سميث: من منظور AIPAC، "أن تكون داعماً لإسرائيل أو أن تكون صديقاً لها يعني شيئًا واحداً بسيطًا للغاية: هو أن إسرائيل وبصورة منفردة هي من تحدد وتقرر شروط علاقاتها مع جيرانها العرب، وأن على واشنطن أن تصادق على هذه الشروط دون نقاش ومهما كانت". في الواقع فإن وجهة النظر هذه تنطبق مباشرة على مواقف مشرعي الكونجرس الامريكي بغالبيتهم. بحيث يواصل السياسيون وصانعو السياسة في واشنطن دعم إسرائيل دون تحفظ، بينما تطالب إيباك الولايات المتحدة بشكل دائم بالموافقة على كل ما تقوم به حكومة إسرائيل، ويسارع الكونغرس دائمًا إلى تمرير قرارات جديدة تؤيد أي شيء ومتى قررت إسرائيل القيام به.

وعلى الرغم من اعلان الرؤساء الامريكيون السابقون باستثناء ترامب، من جورج بوش، مروراً بعهدي الرئيسين كلينتون واوباما، وصولا الى فترة الرئيس الحالي جو بايدن، التزامهم بحل الدولتين باعتباره الخيار الامثل لكلا الجانبين كما تنظر اليه غالبية دول العالم والقرارات الدولية، الا انهم. لم يعملا بجد لتطبيق هذه القرارات وإلزام حكومات الاحتلال المتعاقبة على تنفيذ بنداً واحداً منها. ووصل تحدي الحكومة الاسرائيلية للإدارة الامريكية في عهد الرئيس باراك اوباما اعلى مستوياته، عندما حدق رئيس وزراء اخر دولة احتلال على الارض نتنياهو، برئيس اكبر دولة في العالم اوباما معلناً انه لم يتفق مع اوباما على تجميد الاستيطان في الضفة الغربية، حفاظاً على ائتلافه الحكومي الهش خلال تلك الفترة.

في الواقع تظهر السياسات الامريكية شيئاً واحداً لا جدال فيه، وهو دعم واشنطن الساحق لإسرائيل، خاصة مراكز صناعة القرار في الكونجرس الامريكي بغرفتيه "النواب والشيوخ – ربما يوجد مؤيدون للفلسطينيين ولكنهم محدودين حوالي 15 من أصل 435 نائبا. بالمقابل، هناك قرابة 2000 قرار وتشريع تم تمريرهم في مجلس الشيوخ بالأغلبية الساحقة تصل احيانا الى 96 من اصل 100 عضو شيوخ منحازين لإسرائيل. يقول مراسل صحيفة الاندبندنت السابق Rupert Cornwell ليس من فراغ أن يصف

كبير مستشاري عدد من الرؤساء الامريكيين السابقين – نيكسون وفورد ورونالد ريغان، المستشار والسياسي المخضرم بات بوكانان Pat Buchanan، الكونجرس الامريكي بأنه "أرض تحتلها إسرائيل" لدرجة أن رئيس وزراء إسرائيلي عندما يكون على خلاف مع البيت الأبيض يمكنه تجاوز الرئيس، وتقديم قضيته مباشرة إلى مؤتمر إيباك أو في الكابيتول هيل. خذ على سبيل المثال بنيامين نتنياهو، عندما ألقى خطابًا أمام الكونجرس في مايو 2011 متجاوزاً إشعار الرئيس باراك اوباما وإدارته، كان المشرعون الامريكيون يتقافزون لأعلى ولأسفل طرباً بخطابه ومنحوه 29 تصفيقاً حاراً. مهما كان الأمر، لم يكن بيبي ليحصل على مثل هذا الترحيب الحار في الكنيست الاسرائيلي نفسه.

وكان لاستخفاف نتنياهو بمبادرات الرئيس اوباما، وعدم تجاوبه مع ما طرحه اربعة مبعوثين امريكيين بمن فيهم جون كيري من خطط لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وفقاً لحل الدولتين، الى جانب القفز عن البيت الابيض ومخاطبة الكونجرس، موقفاً اغضب اوباما، الذي حدد موعد وطريقة تسديد الفواتير، بإمتناع الادارة الامريكية عن استخدام حق النقض الفيتو ضد القرار 2334 يوم 23 ديسمبر 2016، والذي نص صراحةً على مطالبة إسرائيل بوقف كافة اشكال الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض المحتلة منذ عام 1967. وطان هذا القرار هو الاول الذي تم تمريره داخل مجلس الامن الدولي منذ العام 2008، دون ان تضع الولايات المتحدة حق النقض الفيتو. وحاز على تأييد 14 عضوًا. وقدمته كل من نيوزيلاند والسنغال وفنزويلا وماليزيا بطلب من القيادة الفلسطينية.

وبالرغم من صدور هذا القرار الملزم قانوناً لإسرائيل منذ العام 2016، الا ان الافعال تتحدث بصوت اعلا من الاقوال، ولم تتوقف إسرائيل يوماً عن بناء المستوطنات وتوسعتها على حساب اراضي دولة فلسطين، وكان اخرها الاعلان الصادر يوم 14 فبراير، عن الحكومة المتطرفة بزعامة نتنياهو بشرعنة بناء 14 بؤرة استيطانية جديدة. هذا الاستخفاف المهتز لقرارات مجلس الامن، ترددت اصدائه في عواصم بعض الدول الغربية، بما فيها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وأمريكا، واصدر وزراء خارجيتهم بياناً

أكثر إهتزازاً اعربو فيه عن "القلق إزاء إعلان إسرائيل بشأن بناء المستوطنات"، وذكر البيان "ان هذه الدول تعارض بقوة كل تحرك أحادي يقوض جهود تحقيق حل الدولتين".

ومع أن هذا البيان مستنسخ وقيمته صفرية على الارض، ويفتقد الى أي اجراءات جوابية أو قانونية للرد على سياسات الحكومة في اسرائيل. إلا ان وزير ماليتها المتطرف سموتريتش كشف الحقيقة، يقول: "نحن ننقل إلى الأميركيين مفهومنا ومصالحنا، وهذه الإدارة الأميركية تعلم أن هذه الحكومة ملتزمة بالاستيطان، وهذا سيستمر على هذا النحو". ويضيف زميله الاكثر تطرفاً بن غفير مزيداً من ضوء النهار يقول: " شرعنة 9 بؤر استيطانية جديدة امر جميل". بعبارة أخرى اراد سموترش ان يرسل رسالة لمن يهمه الامر أن سياسات اسرائيل مصادق عليها من قبل البيت الابيض، وتجد طريقها الى مقاعد اعضاء الكونجرس للدعم والتأييد بكل سهولة.

وفي ظل سياسة الدفع المستمر نحو الهاوية التي تنتهجها عصابة الثلاثة نتنياهو وسموترش وبن غفير، تتحدث المنافذ الاعلامية عن نية القيادة الفلسطينية طلب انعقاد جلسة طارئة لمجلس الامن الدولي للنظر في اعلانات الكابينيت بشأن البناء غير الشرعي للمستوطنات في اراضي دولة فلسطين، ويرى متابعون، أن القيادة ستطلب من المجلس حماية قراراته بما فيها قرار رقم 2334. وان الفرصة مواتية لحشد تسعة اصوات من اعضاء مجلس الامن الدولي لإصدار قرار جديد او على الاقل اتخاذ تدابير مستدامة تلزم إسرائيل بتنفيذ بنود القرارات الصادرة عن مجلس الامن. لكن بالمقابل يتوقع آخرون، انه وفي حال نجحت جهود القيادة الفلسطينية بتمرير الطلب داخل اروقة مجلس الامن، ستظهر واشنطن راعية السلام على حقيقتها وتلجأ الى استخدام حق النقض الفيتو، لإحباط أي قرار يدين إسرائيل.

هذا يعني ببساطة، أن بيانات الدول الغربية وفي المقدمة منها واشنطن، هي مجرد حبر على ورق وموجهة للاستهلاك الاعلامي فقط، وأن النشاطات الدبلوماسية الاخيرة التي أجراها وزير الخارجية بلينكن وفريقه لإطفاء حرائق بن غفير وسموترش، ليست سوى تدريبات دبلوماسية، ولا ترقى الى مستوى النظر اليها من قبل حكومة الاحتلال. مع استثناء بسيط محوره السماح لعواصم الغرب بالاستمرار في شعورها

الباطني وعلى الورق، "بالإحباط والقلق" على مستقبل حل الدولتين الذي بات بحكم الميت أو يكاد. لكن بالمقابل مطلوب من هذه العواصم ان ينفذوا كل ما تطلبه إسرائيل في حال رغبوا بأن يكونوا أصدقاءً لها.